الأمم المتحدة

A/RES/77/185

الجمعية العامة

Distr.: General
21 December 2022

الدورة السابعة والسبعون

البند 23 (ب) من جدول الأعمال

الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/77/448/Add.2، الفقرة 8)]

185/77 - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها 291/73 المؤرخ 15 نيســـان/أبريل 2019، الذي أقرت فيه وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 222/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها 134/33 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978، الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[1]،

وإذ تشـــير إلى قراراتها 270/57 بـاء المؤرخ 23 حزيران/يونيـه 2003، و 212/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005، و 209/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، و 233/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديســـمبر 2008، و 1/64 المؤرخ 6 تشـــرين الأول/أكتوبر 2009، و 219/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011، و 227/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، و 230/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013، و 239/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، و 222/70 المؤرخ

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، 30 آب/أغســـطس - 12 أيلول/ســـبتمبر 1978* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة استعمال الورق

22 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 244/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و 237/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 249/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 239/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 234/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 221/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[2] وبدء نفاذه بصورة مبكرة، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثار الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

(2) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تسلم بأن تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والنزاعات الجارية وما لها جميعا من آثار سلبية تتسبب في تحديات إضافية في ما يتعلق بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي والأمن الطاقي وتكاليف المعيشة، وأن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب بهذه التحديات،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر هام من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وأنه ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له، وإذ تثني على إسهامات جميع أصحاب المصلحة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بناء على الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد، لدعم البلدان النامية في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها،

وإذ ترحب بعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإذ تحيط علما باعتماد وثيقتها الختامية، عهد بريدجتاون[4]، وإذ تتطلع إلى مواصلة عمل المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق تشجيع الحوار بين هياكل التكامل الاقتصادي بغية تعزيز التجارة المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات والخبرات سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد تسليمها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب،

1 - ***تشير*** إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس، في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وإلى وثيقته الختامية[5] وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني؛

2 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[6]؛

3 - ***تؤكد من جديد تأييدها*** للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشير إلى قراريها 1/20 و 2/20، اللذين اعتمدتهما خلال دورتها العشرين، المعقودة في الفترة من 1 إلى 4 حزيران/يونيه 2021؛ وتدعو إلى التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

4 - ***تشجع*** على مواصلة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة وغيرها من الأزمات المتعددة في إطار متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو إلى مواصلة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة تقديم الدعم في هذا الصدد، لا سيما في مجالات من قبيل سبل الحصول، بإنصاف ودون تمييز، على الرعاية والخدمات الصحية والإمدادات

(4) TD/541/Add.2.

(5) القرار 291/73، المرفق.

(6) A/77/297.

(7) القرار 1/70.

والمعدات الطبية المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، بما في ذلك وسائل التشخيص والعلاج والأدوية واللقاحات، والرقمنة، وتغير المناخ، والحماية الاجتماعية، والقضاء على الفقر؛

5 - ***تحيط علما*** بمختلف التجارب والنهج الإنمائية ذات الطابع المحلي المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد أهمية التعلم وتبادل الممارسات الجيدة، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي من خلال منصات مثل منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وغيرها من منابر تبادل المعارف التي تدعمها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

6 - ***ترحب*** بتنظيم المعرض العالمي الحادي عشر للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بانكوك في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2022، تحت شعار "النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التعافي المستدام من كوفيد-19: نحو مستقبل ذكي وقادر على الصمود"؛

7 - ***تتطلع*** إلى مؤتمر قمة الجنوب الثالث المقرر عقده في كامبالا في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023؛

8 - ***تتطلع أيضا*** إلى الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في الدوحة في آذار/مارس 2023، على هامش الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا؛

9 - ***تحيط علما*** بتوصيات الأمين العام، بما في ذلك زيادة المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من آليات التمويل ذات الصلة لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النهوض بمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تنادي بها البلدان النامية، بموارد كافية؛

10 - ***تشجع*** كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في مراعاة منظورات التعاون الإنمائي، بما في ذلك منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إعداد وعرض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة؛

11 - ***تلاحظ*** أن في سياق إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا، تنطوي الاستراتيجية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على إمكانية تعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأثرهما من خلال حفز خبرات مؤسسات الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتهيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة، أن تواصل تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام، على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك وسيلة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتثني على الجهود التي تبذلها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحيط علما مع التقدير بالعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال آليات شاملة للجميع، ولا سيما مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي اتخذتها البلدان النامية، وتهيب بالمكتب أن يعمل بالتعاون

مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية من أجل تعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بسبل منها أطر التعاون الإقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

12 - ***ترحب*** بوضع إطار مفاهيمي أوّلي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون، وبقيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدور الراعي المشارك للعمل المضطلع به لوضع هذا الإطار، بما في ذلك في مجال بناء القدرات، بقيادة بلدان الجنوب العالمي واستنادا إلى آليات تقودها البلدان، وتقر بأهمية استكشاف الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي؛

13 - ***تسلم*** بالحاجة إلى زيادة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لأغراض منها استخدام التكنولوجيات الرقمية وبناء القدرات في مجال هذه التكنولوجيات ونقلها، وفقاً لشروط يُتَّفق عليها بشكل متبادل، من أجل سد الفجوات الرقمية؛

14 - ***تسلم أيضا*** بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في سياق التنمية المستدامة، وكذلك في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛

15 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام المكرس في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والالتزام باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان الأشد ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد بعدا عن الركب؛

16 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند الفرعي المعنون "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" في إطار البند المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الثاني.

الجلسة العامة 53
14 كانون الأول/ديسمبر 2022